الأنباء
الاثنين 23 مايو 2016

«الأولويات»: سلسلة اجتماعات لتقييم أداء الجهات الحكومية ومدى تنفيذها لخطة الدولة التنموية

د.يوسف الزلزلة وأحمد لاري وهند الصبيح في لجنة الأولويات أمس

لاري: نشيد بدور المجلس البلدي والتزامه بتنفيذ خطة التنمية

أرجأت لجنة الأولويات البرلمانية النظر في تقييم أداء الجهات الحكومية بشأن تنفيذ خطة الدولة التنموية لحين ورود تقرير المجلس الأعلى للتخطيط اليها بعد عرضه على مجلس الوزراء واعتماده، مؤكدة في الوقت ذاته أنها ستتأنى بإعداد تقريرها بعد استكمال كافة المعلومات والبيانات المتصلة بشأنها.

وقال مقرر اللجنة النائب أحمد لاري في تصريح صحافي يوم أمس «عقدت لجنة الأولويات اجتماعها أمس بحضور وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح والأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي لمناقشة خطة التنمية وتقييم أداء الجهات الحكومية المختلفة بعد سلسلة اجتماعات عقدتها اللجنة».

وأوضح لاري «أن مجلس الوزراء سينظر خلال اجتماعه اليوم تقرير المجلس الاعلى للتخطيط بشأن تقييم أداء الجهات المختلفة ومن ثم ستتم احالته للجنة الاولويات لمناقشته واعداد تقرير بشأنه ومن ثم رفعه لمجلس الأمة»، مبينا ان اللجنة ارجأت مناقشة تقييم أداء المسؤولين بالدولة لحين ورود التقرير، مشيرا الى أن اللجنة ستعقد سلسلة اجتماعات لتقييم أداء الجهات الحكومية ومدى تنفيذها لخطة الدولة التنموية، مؤكدا ان اللجنة ستتأنى بهذا التقييم وبعد جمع كافة المعلومات اللازمة له.

وذكر لاري ان المشكلة الاساسية بالعمل في القطاع العام تتمثل في غياب ثقافة العمل الجماعي وتجذر العمل الفردي في مواقع المسؤولية، مشيرا الى ان العديد من الجهات الحكومية لم تلتزم بتنفيذ خطة الدولة التنموية وابلغ دليل على ذلك غياب دور لجان التخطيط بالجهات الحكومية وعدم تشكيل بعض الجهات لهذه اللجان وبما يخالف قرار مجلس الوزراء.

وأشاد لاري بدور المجلس البلدي بالالتزام في اطار الخطة خاصة ان هناك جهات عدة لم تلتزم بالمتابعة الحثيثة لتنفيذ الخطة وتتعذر بالمعوقات وغياب التنسيق مع الجهات الاخرى ما ترتب عليه جمود الخطة، لافتا الى ان خير دليل على غياب التنسيق وعدم التزام بعض الجهات بالخطة وجود 12 مشروع قانون منذ عام 2009 لم تبت بها الجهات الحكومية واخرى منظوره لدى الفتوى والتشريع.

وأبدى لاري رضاه عن نسبة على المشاريع بالجهات الحكومية التي ارتفعت في السنة المالية 2015/2014 الى 83٪ بعد ان كانت بواقع 53٪ في السنة التي سبقتها، متوقعا ان تبلغ نسبة الصرف على المشاريع ستبلغ في عام السنة المالية 2016/2015 بحدود70٪.

التميمي: ما الشركات المنفذة للمطار الجديد؟

وجه مراقب مجلس الأمة النائب سؤالا الى وزير الأشغال العامة د.علي العمير قال في مقدمته ان الشعب الكويتي ينتظر تطوير واجهة البلاد المتمثلة في المطار الجديد، الذي أخذ وقتا طويلا قبل أن تسعى الحكومة في طرح هذا المشروع الحيوي والمهم، ورغم ارتفاع سعر التطوير والتحديث وبطء عملية التخطيط والتنفيذ، الا أن ما تكشف لنا في عقود مناقصة المطار الجديد تحتاج الى وقفة رقابية للتمعن في محتوها، وأسباب تجزئتها بهذا الشكل، وتباعد تنفيذها واسنادها لعدد من الجهات والشركات المنفذة للمشروع.

1ـ ما عدد الشركات التي أسندت لها مهمة انشاء المطار الجديد؟ وما مهام كل شركة منها؟

2ـ هل يشمل عقد المقاول العالمي كافة منشآت المطار الجديد أم يقتصر على انشاء مبنى الركاب فقط؟

3 ـ لماذا لم يتم شمول، (الاير سايد ـ ممرات الخدمات الفنية للمطار) في العقد الرئيسي؟ وما أسباب فصلها في عقد آخر؟ وكيف سيتم تنفيذها؟

يرجى تزويدنا باجابة مفصلة وواضحة.

4ـ ما أسباب عدم تضمين العقد العالمي انشاء (لاند سايد مبنى مواقف السيارات) رغم تقاضي المقاول مبالغ مالية ضخمة جدا؟ وهل سيتم أعطاء أوامر تغيرية للمقاول العالمي لتنفيذها أم سيتم ذلك بعقد منفصل؟

5ـ ما العقود التي سيتم اسنادها للطيران المدني لتنفيذها؟ وهل ستكون متعددة أم عقدا واحدا؟

عبدالله التميمي

العازمي: إنهاء وقف تأشيرات الحج للبدون

ناشد النائب حمدان العازمي النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد التدخل لإنهاء وقف منح التأشيرات للمملكة العربية السعودية لحاملي جوازات المادة 17 من غير محددي الجنسية لأداء مناسك العمرة وفريضة الحج لعام 1437هـ.

وقال العازمي إن مصدرا مسؤولا في سفارة المملكة العربية السعودية بالكويت أوقف إصدار تأشيرات العمرة لبعض الفئات من غير محددي الجنسية، مشيرا الى ان المصدر أكد ان هذا الإجراء مؤقت وستتم إعادة إصدارها في وقت قريب.

وأوضح العازمي ان قرار الوقف اتخذ في شهر يناير الماضي ومضى عليه ما يقارب الخمسة أشهر والآن مناسك عمرة شهر رمضان الكريم على الأبواب، داعيا وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد الى التدخل وإنهاء وقف منح التأشيرات حتى لا يتكرر ما حصل في حج عام 1436 من العام الماضي، حيث لم تصل وزارة الاوقاف الكويتية ووزارتا الحج والخارجية السعوديتان لأي حل.

حمدان العازمي

خلال ندوة «دور الأجهزة الرقابية» أمس تحت رعاية العمير

عبدالصمد: مجلس الأمة أهم جهاز لحماية المال العام

سلطان العبدان

أكد رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية النائب عدنان عبدالصمد أن هناك نظاما شاملا للمراقبة، إذ لا تعني كثرة الأجهزة الرقابية زيادة في حماية المال العام، بل قد تودي الى هدر بالمال العام، ولكن المهم ان تكون الأجهزة الرقابية فعالة وذكية ويجب الا تغرق بالارقام والبيانات والتفاصيل ويجب التركيز على استكشاف الآليات والأولويات الفعالة وان تكون الأجهزة وقائية لا علاجية، فنحن لا نريد ان نطبق العقوبات بل يجب ان نحمي المال العام.

وأضاف عبدالصمد خلال كلمته في ندوة بعنوان «دور الأجهزة الرقابية في حماية المال العام» التي نظمت بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة تحت رعاية وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة وزير الأشغال العامة د.علي العمير، أضاف انه يفترض على الأجهزة الرقابية أن تتمتع بالمرونة وتتطور وفقا للظروف والاحداث، موضحا انه في بعض الأحيان موظفو ديوان المحاسبة يسجلون ملاحظات غير مقتنعين فيها بسبب القوانين التي يجب ان تتطور وبعض المشاريع زادت كلفتها بسبب القوانين ولدينا ورشة في الصيف في مجلس الامة لتسريع عمل القوانين والمشروعات والتنمية ويجب ان يعاد النظر في القوانين واجراءات المشاريع لتسهيل الاجراءات.

وأكد عبدالصمد ان قانون المناقصات العامة اكل الدهر عليه وشرب ولم نقره حتى الآن والقانون من الستينيات ويجب ان يكون التحديث والتطوير مستمرين وقانون اعداد الميزانية أقر في 1978 ويجب إعادة النظر بالقانون بالكامل. وأشار إلى أنه أصبح لدينا الآن 64 جهة حكومية فلابد من التطوير الشامل لأنه يسد الثغرات التي من خلالها يمكن التجاوز على المال العام وانسحاب المناقص الاول في المناقصات خسر البلد ما يقارب 35 مليون دينار هذا العام، وهناك مناقصون يلعبون في البلد وعلى الرغم من تجاوزهم وتعثرهم يعطونهم مناقصات اخرى ويجب ان تكون النظم الرقابية فعالة ويسمح لها التطبيق والأجهزة الحكومية بعضها لا تريد للانظمة الرقابية ان تطبق، كما أن بعض اللوائح التنفيذية تجهض القانون وهناك مثال في جهاز المراقبين الماليين واللائحة التنفيذية بها نصوص تتجاوز على القانون بل تجهضه وأحد الوزراء يقف ضد قانون المحاكمات التأديبية وهناك محاولات لإجهاض القانون.

وكشف عبدالصمد ان هناك أناسا لا يطبق عليهم قانون فرض الرسوم على الاراضي الفضاء وقيمتها يتجاوز 8 ملايين دينار، وهذا مال عام وهناك محاولة لتشويه بعض الأجهزة الرقابية وأهم جهاز لحماية المال العام هو مجلس الأمة والمجلس تشريعي رقابي، مبينا ان من أسباب حل مجلس 86 هو انتداب المرحوم حمد الجوعان الى البنك المركزي للتحقيق حول استخدام أموال لتمويل الانتخابات والمحكمة الدستورية أيدت صحة القرار وقامت الحكومة بحل المجلس.

وأضاف عبدالصمد ان البعض يتوهم ان الجانب الرقابي في مجلس الأمة محصور بالاستجواب فقط وهذا مهم جدا ولكن في الكثير من الأحيان ان لم يحسن استخدام تلك الأدوات فانها تؤدي الى نتائج عكسية وهناك رقابة مالية في لجان التحقيق والقرارات والتوصيات مختتما تصريحه بأن النظام الرقابي ممتاز في الكويت ومطلوب سد الثغرات في النظام واللوائح وإعادة النظر فيما يعطل الدورة المستندية والعمل على تسهيل الإجراءات ويجب محاسبة المسؤولين عن التجاوزات والامة إذا صلحت صلح مجلس الامة وبالتالي صلحت جميع الأجهزة الرقابية.

من جانبه، قال وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة احمد المرشد ان وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة منذ ان أنشئت 1998 كان لها شأن كبير في العمل البرلماني فقد بدأت في تنظيم الشأن البرلماني في الجانب التنفيذي فتستقبل كل مخرجات مجلس الامة من الاسئلة البرلمانية والاستجوابات وتفنيدها ووضع المذكرات القانونية دعما لموقف الوزير وبيان عدم دستورية الجوانب المعينة منها.

وأضاف المرشد خلال كلمته في الندوة ان الاشخاص الذين سبقونا في الوزارة قاموا بعمل جبار ونحن بدورنا نكمل هذا الدور، فنقلنا الوزارة نقلة نوعية بعد ان غطينا كثيرا من الأمور المطلوبة حسب اختصاص الوزارة المذكورة في مرسوم إنشائها ثم بدأنا بعد ذلك بما أطلق عليه الترف البرلماني فبدأنا توعية الناس في الشأن البرلماني بجميع جوانبه.

وأشار إلى ان هذه الندوة هي بداية لبرنامج التوعية وهذا البرنامج كان احد بنود برنامج عمل الحكومة وموجود خطة التنمية ولقد خصص مبلغ لهذا البرنامج ولكن آثرنا ان نحافظ على المبلغ وان ننفذ هذا المشروع بطاقتنا الذاتية، ولذلك فهذه الندوة تنفذ من قبل موظفي الوزارة وكان من المفترض ان يكون هناك مكتب استشاري لهذه المناقصة والمفاجأة اننا لن نأخذ مكتبا استشاريا وسنكمل نحن هذا المشروع بطاقتنا الذاتية لنطبق شعار ندوتنا للحفاظ على المال العام.

وأضاف ان الوزير د.علي العمير كان يرغب بشده حضور هذه الندوة ولكن حصل طارئ حال دون حضوره الندوة ويأمل ان تكون هذه الندوة مفيدة للوصول إلى المعلومة المطلوبة من الاجهزة الرقابية في حماية المال العام. ولقد بادرنا بالاتصال بالاجهزة الرقابية بعد ان طرأت الفكرة لدينا فقط لنستشعر وتلمس مدى اهتمام هذه الاجهزة فبادروا مشكورين بتسمية المحاضرين والحاضرين ممثلين لهم في هذه الندوة وأعتقد من الاسماء التي وردت إلينا موجودة على جدول الفعالية، مضيفا ان الندوة تبشر في الخيرة وغدا في نهاية الندوة سنخرج بتوصيات تعود على الجميع بالمنفعة على الكثير ومثل هذه الندوة ستتكرر في بداية دور الانعقاد المقبل بشأن اخر في الشأن البرلماني ونأمل من البرنامج الاستبياني ان نتلمس احتياجات الجميع بمن فيهم المواطنون من الامور البرلمانية فتكون هي برنامج ندواتنا، وكل الشكر للحاضرين لهذه الندوة ولجميع الاجهزة الرقابية التي شاركتنا هذه الندوة ونأمل الخروج بتوصيات تنعكس نفعا على الجميع.

من ناحيته، تحدث محمد عبيد الدوسري من ديوان المحاسبة عن 3 محاور رئيسية وأولها تعريف ديوان المحاسبة والرقابة المسبقة والرقابة اللاحقة وهناك دراسة أعدها البنك الدولي وهذه الدراسة تتكلم عن جهاز الرقابة الفعال ويجب ان تتوافر فيه الآتي:

الاستقلالية: فالاستقلالية منصوص عليها في الدستور، وقد نصت المادة 151 من دستور الكويت على أن ينشأ بقانون ديوان للمراقبة المالية يكفل القانون استقلاله ويكون ملحقا بمجلس الأمة، ويعاون الحكومة ومجلس الأمة في رقابة تحصيل إيرادات الدولة وإنفاق مصروفاتها في حدود الميزانية، ويقدم الديوان لكل من الحكومة ومجلس الأمة تقريرا سنويا عن أعماله وملاحظاته وبناء على هذه المادة فإن الديوان مستقل والإلحاق بمجلس الامة هو إلحاق رمزي، وأكد على هذه الاستقلالية أن يعين رئيس الديوان بمرسوم أميري بناء على ترشيح رئيس مجلس الأمة وإقرار المجلس لهذا الترشيح في جلسة سرية وبعد موافقة مجلس الوزراء ويعامل الرئيس معاملة الوزير من حيث المرتب والمعاش وسائر البدلات والمزايا المالية، ومن حيث نظام الاتهام والمحاكمة ولا يجوز عزله إلا بموافقة أغلبية الأعضاء الذين يتألف منهم مجلس الأمة أو بقرار من السلطة التأديبية المختصة، وفي هذا ضمان للرئيس لمباشرة مهامه دون ضغوط، كما أن عدم تحديد مدة من الادلة، وتنظم العمليات الآلية لضمان جودة التدقيق وللقيام بهذه النقطة لدينا دليل توثيق العمليات الرئيسية ولدينا دليل السياسات ودليل الوصف الوظيفي لكل قطاع وذلك لتبيان وظيفة كل شخص وكل هذه الاجراءات لوضع معيار معين للتوظيف.

خامسا: آلية لضمان ان الجهات الخاضعة للرقابة ستأخذ توصيات الديوان وذلك حسب المادة 31 وذلك بأن الديوان يبلغ ملاحظاته للجهات وعلى الجهات الرد على الديوان خلال شهر وإلا تعتبر مخالفة وفي حالة عدم الرد على ملاحظات الديوان تعتبر مخالفة ويترتب عليها غرامة مالية، وكل النقاط المذكورة للتأكيد على ان الديوان جهاز فعال ملتزم بالمنهجية الرقابية العالمية.

عبدالعزيز الدخيل وأحمد المرشد وبدر الحماد وكامل العبدالجليل خلال افتتاح أعمال ندوة «دور الأجهزة الرقابية في حماية المال العام» (ريليش كومار)

المرشد: وزارة شؤون الأمة منذ أنشئت كان لها دور كبير في تنظيم الشأن البرلماني بشقه التنفيذي

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي
الشهاب والعليوه الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

حصة عبدالله راشد العليوه

أرملة المرحوم/ عبدالله جاسم الشهاب

ووالدة كل من: إبراهيم - محمد - شهاب - مؤيد

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون